



مدرسة النجف الأشرف في طليعة المدارس التي ازدهرت فيها الحركة العلمية واشتهرت بعلمائها ونشاطاتهم الفكرية، وهي مدينة العبرقيات والتاريخ؛ إذ تخرّج من لدن زمان شيخ الطائفة الطوسي إلى عصرنا الحاضر آلاف العلماء الأفاض وزعماء الفقه الإسلامي وأئمة الأصول والحديث والتفسير، وفي مقدّمتهم المرجع الديني الأعلى للعالم الإسلامي وزعيم الطائفة سيدنا الأستاذ الأعظم سماحة آية الله العظمى السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (١٩٣٦م).

فقد كان بحق رجل العلم والتاريخ والفكر، وتمثّالاً للعدالة والاستقامة بلا منازع، وكانت فيه قدسيّة كبيرة ونفسية سامية مزوّدة بملكات فاضلة وصفات حميدة وطاقات ذاتية قلّ نظيرها، وكان مخلصاً في عمله مجدّاً مثابراً، لا تحزّكه العواصف ولا العواطف يمتدّ ويسره، ولا تزعجه المشاكل والصعاب مهما كان لونها، ومن صفاء روحه وورعه وتقواه عدم إشغال باله إلاّ بمحاسبة نفسه أمام الله تعالى، وعدم اهتمامه بما قيل أو يُقال في حقّه؛ فقد رافقته قرابة خمسة وثلاثين عاماً، فما رأيته ولا سمعته قط تجرّأ على أحد، أو انتقص من آخر، وليس هذا إلّا دليلاً على سموّ النفس ورفعة التقوى.

أما ما يتعلّق بأفكاره وآرائه، فقد جمع عمق الفكرة إلى سلامة الذوق ودقّة النظر، جمال البيان والتعبير، وكانت لديه موهبة رائعة ومقدرة علمية عالية، ففي عهده تجلّت الحركة العلمية النابضة بالأفكار والآراء وهو قُطب رحاها، فكان بعيد الغور، عميق الأثر، يعرف كيف يتصرّف في المسائل العويصة والقواعد المعقّدة. نظرياً وتطبيقياً. من مختلف الجهات، وكانت مهارته العلمية ونبوغه الفكريّ باديا من خلال عرض المسائل الصعبة الغامضة عليه وكيفية تلقّيه لها، وسرعة انتقاله إلى نكاتها ورموزها ودقائقها، واستيعابه لمختلف نواحيها، ومن ثمّ الاتيان بحلّ دقيق وجواب متقن رصين، وذلك بأسلوب جذاب بليغ، وعرض شائق رفيع، وذوق أدبي سليم، حيث كان مسيطراً على المسائل مهما كان نوعها ودرجتها من التعقيد، فكان العلم ينحدر من منبره ويفور من معدنه فوران الماء من منبعه والطيب من مسكه.

وكانت له اليد الطولى في الجدل والنقاش، فقد أبدى مقدرةً عالية ومهارة فنية فائقة بجودة إدراكه ودقّة استيعابه المسائل من جوانبها كافة، المثبتة والنافية، وكيفية افتتاحها وردها على الخصم والخروج عنها، فلذا كلّما ردّت عليه المسألة ردّها بأسلوب آخر، وهذا لا يكشف إلّا عن ذهنيته النقادّة وقدرته العلمية، وأنه مجهّز بطاقات غزيرة من العلم والذكاء الحادّ.

من هنا، ينبغي أن يُقال في حقّه: أن مقام ثبوته أقوى وأرقى من مقام إثباته، رغم أن علوّ مقام إثباته قد أصبح جليّاً وظاهراً كظهور الشمس في رابعة النهار، وخير دليل على ما أقوله مواظبة العلماء والفضلاء على دروسه ومحاضراته في الحوزة العلمية الكبرى في النجف الأشرف، واشتياقهم لحضور أبحاثه وهضم أفكاره، فقد تخرّج على يديه جمهور كبير من أعلام الفضل وفطاحل العلم وقادة الفكر ورموز الإبداع الذين يبدعهم اليوم زمام الدراسات العليا في الفقه والأصول في الحوزات العلمية في أرجاء العالم الإسلامي، حيث تدور أبحاثهم حول أفكاره القيّمة

□ مقالة

# مظاهر الإبداع الأصولي

# عند السيد الخوئي

□ آية الله الشيخ إسحاق الفياض

**الانتباه: الأبحاث و المقالات المنشورة لا تعبر عن رأي «الأفاق» بالضرورة، بل تعبر عن رأي أصحابها**

ثانياً: ان الدلالة الناتجة عن الوضع على أساس هذه النظرية دلالةً تصديقية عقلانية، لا تصوّرية محضة؛ لأنّ اللفظ يكشف . بعد التعهّد المذكور . كشفاً تصديقياً عن قصد المتكلم لإفهام المعنى، وأمّا الدلالة التصوّرية بين اللفظ والمعنى فهي لا تستند إلى الوضع بالمعنى المذكور، بل هي نتيجٌ للأُنس الذهني بينهما.

ثالثاً: إنّ كلّ مستعمل يصبح واضعاً حقيقةً في ضوء هذه النظرية؛ لأنّ الوضع عبارة عن التعهّد، والفرض تعهّد كلّ مستعمل بأن لا ينطق باللفظ إلّا عند إرادة إفهام معنى خاص قائم بنفسه.

**نظرية الإبراز ومسألة الإنشاء**

حيث كان التفسير المشهور للإنشاء عبارة عن إيجاد المعنى باللفظ، رآه السيد الخوئي ناقصاً غير تام؛ فأبدى نظريةً جديدة تناسب مكانة المسألة وأهميّتها لدى العقلاء وآثارها الاجتماعية أيضاً، وهي نظرية الإبراز، أي أن الإنشاء عبارة عن إبراز الأمر الاعتباري النفسي بُمبرِز ما في الخارج من قول أو فعل، وتتميّز هذه النظرية عن نظرية الإيجاد بأن الأولى مدلولٌ تصديقيّ للفظ، والثانية مدلول تصوّري، وتترتّب على هذه النظرية آثار مهمة:

الأثر الأول: إن مدلول الأوامر والنواهي على أساس هذه النظرية عبارة عن إبراز الأمر الاعتباري النفسي، دون الوجوب والحرمة، فإن الحاكم بهما في مواردهما هو العقل بملاك صدورهما من المولى بعنوان المولويّة، إذا لم تكن قرينة على الترخيص.

الأثر الثاني: إمكان الالتزام بالشرط المتأخّر على أساس أنّ الحكم الشرعي في ضوء هذه النظرية أمر اعتباري لا زيادةً على ذلك، لا يمكن لمثله أن يقف عند هذا الحدّ، بل سار إلى الأمام بخطوَابٍ حثيثة، ودخل ميدان الإبداع مفجّراً ينبيعه، فأبدع أفكاراً متألّقة ونظريات حديثة في الأبحاث الأصولية والفقهية.

وأقدّم هنا . على سبيل المثال . مجموعةً من إبداعاته وبولورة أفكاره في هذين المجالين، كمآ وكيفاً.

**« نماذج من إبدعات المحقّق الخوئي:**

**نظرية التعهّد ومسألة الوضع اللغوي**

حيث كانت مسألة الوضع من أهمّ المسائل الاجتماعية في كلّ مجتمع عقلائي منذ نشوء الإنسان على وجه الكرة الأرضية، على أساس أن الإنسان منذ بداية نشوئه كان بحاجة إلى استخدام ظاهرة اللغة في حياته وسيلّة للتفاهم مع الآخرين وإبراز مقاصده ونقلها إليهم، وبما أن حياة الإنسان قد تطوّرت وتكاملت وتعمّقت عصرًا بعد عصر وتوشعت قرناً بعد آخر من مختلف جهاتها، فبطبيعة الحال يتطلب الأمر تطور ظاهرة اللغة وتكاملها وتوسعها بما يناسب ذلك؛ لأنهما مترابطان بترابط متبادل.

ولمّا رأى السيد الخوئي أن الوضع في ضوء تفسير المشهور لا ينسجم مع مكانة هذه المسألة وأهميّتها لدى العقلاء أبدى نظرية جديدة متكاملة كمآ وكيفاً، وهي نظرية التعهّد على أساس أنّها بنفسها نظرية عقلانيّة تتناسب مع مكانة هذه المسألة، وتتميّز عن غيرها بما يلي:

أولاً: إنها عبارة عن التلازم بين اللفظ الخاص والمعنى المخصوص المحقّق للدلالة بقضية شرطيّة يتعهّد بها العقلاء في كلّ مجتمع على طول التاريخ، وطرفاها: النطق باللفظ، وقصد إفهام المعنى؛ وعلى أساسه ينفي المحقّق الخوئي وجود أيّ دأٍ آخر للنطق باللفظ سوى قصد الإفهام.



بل لا موضوع لذلك؛ فإنّ ما دلّ من النصوص على الترجيح بها إنما هو في مورد تكون المعارضة فيه بين مدلوليهما لفظاً، وأمّا إذا لم تكن معارضةً بينهما، بل كانت بين إطلاقيهما، فلا تصدّق المعارضة بين الروايّتين، لكي تكون مشمولّة لتلك النصوص، ولهذا يسقط كلا الإطلاقين معاً من جهة المعارضة في المسألة، فالمرجع هو العامّ فوقاني إن كان، وإلاّ فالأصل العملي.

مسألة الاستصحاب

بنى الأصوليون على أن الاستصحاب إذا كانت حجّيته على أساس الروايات، فيكون أصلاً عملياً، أمّا السيد الأستاذ الخوئي فأكد . في وجهة نظر خاصّة . على أنّ الاستصحاب أمانة على الرغم من أن حجّيته كانت على أساس الروايات، وليس أصلاً عملياً، غاية الأمر أن أماريته تقع في طول سائر الأمارات لا في عرضها، ومن هنا تتقدم عليه الأمارات كافّة.

وقد ذهب الإمام الخوئي إلى هذا الرأي على أساس أنّ مفاد أدلّة حجية الاستصحاب هو التعيّد ببقاء اليقين السابق في ظرف الشك، لا التعيّد بالعمل بالشك في ظرفه، وُفرق بين التعبيرين؛ حيث الأول تعبير عرفي عن موقع الاستصحاب كأمانة، فيما الثاني تعبير عرفي عن موقعه كأصل عملي، وأمّا كونه من أضعف الأمارات فهو بملاك أنّ التعيّد ببقاء اليقين السابق في ظرف الشك تعيّد عملي لا حكاثي.

**نظرية مثبتات الأمارات والأصول**

المعروف بين الأصوليين أن مثبتات الأمارات حجّة دون مثبتات الأصول، بلا فرق في ذلك بين أنواع الأمارات. أمّا الإمام الخوئي، فقدّم تحليلاً رأى فيه أنّ الموضوع لا يقع اعتبارياً بل يقوم على أساس، وهو أنّ الأمارات حيث تنظر إلى الواقع وتحكي عنه، نرى أنّها كما تحكي عن مدلولاتها المطابقة تحكي أيضاً عن مدلولاتها الالتزامية بالواسطة على أساس الملازمة بينهما ثبوتاً وإثباتاً، على خلاف الحال في الأصول العملية، حيث لا تنظر إلى الواقع، ولهذا لا تثبت إلّا مدلولاتها المطابقة في مقام الظاهر دون لوازمها.

وعلى أساس ذلك يظهر أنّ حجية مثبتات الأمارات ليست من لوازم أماريّتها، بل من لوازم حكايتها عن الواقع، وعليه فلا بدّ من التفريق بين أنواع الأمارات أيضاً، فما يكون لسانه لسان الحكاية عن الواقع والنظر إليه، تكون مثبتاته حجّةً، أمّا ما لا يكون كذلك فلا تغدو مداليله الالتزامية حجة، كالاستصحاب، وقاعدتي الفراغ والتجاوز، وأصالة الصحة ونحو ذلك، فتكون حال هذه الامارات حال الأصول العملية، بلا فرق بينهما من هذه الناحية، وعليه لا تتميّز الأمارات عن الأصول بذلك.

**نظرية المعيار في تمييز المسألة الأصولية**

رأى الإمام الخوئي أنّ انتماء مسألة ما إلى أصول الفقه رهيبٌ بوجود الخلاف وإبداء النظر والرأي فيها؛ فإذا كانت المسألة مسلّمة واضحة لدى الكلّ درجة لم يعد فيه مجال لإبداء نظر أو رأي فيها، لم تكن أصولية؛ لأنّ علم الأصول وضع لتحديد النظريات العامة، من هنا كان الأصول نظرياً والفقه تطبيقياً، فتكون نسبتبه إليه كنسبة المنطق العام إلى سائر العلوم.

وعلى أساس ذلك، ذكر الأستاذ الخوئي أن مبحث حجية الظواهر ليس من المسائل الأصولية، وكذلك أصالة الطهارة في الشبهات الحكمية؛ ذلك أنّ المسألتين من المسائل المسلّمة الواضحة عند الجميع، بدرجة لا مجال معها لإبداء النظر وإعمال الرأي، ولهذا لم ينطبق عليهما ضابط المسألة الأصولية ومعيارها.

**نظرية السلب الجزئي في مفهوم الوصف**

بنى الإمام الخوئي على دلالة القيد في القضية على المفهوم، لكن لا بمعنى دلالته على انتفاء سنخ الحكم بانتفائه، بل بمعنى أنه يدلّ على أنّ موضوع الحكم في القضية ليس هو الطبيعي على نحو الإطلاق، بل حصّة خاصّة منه، على أساس أنّه لو لم يدلّ على ذلك لكان لغوّاً محضاً، فيكون وسطاً بين القول بمفهوم القيد والقول بعدمه، وتترتّب على ذلك آثار في المسائل الفقهية.

بداية الشهر القمري

قد بنى ﷺ على نظرية تؤكّد على أن للشهر القمري بداية واحدة بالنسبة إلى الجميع، ولا يمكن أن يكون حלוّله أمراً نسبياً بأن يكون لكل بلد أو منطقة شهرها القمري الخاص، إذ من الخطأ جداً قياس ذلك على نسبة طلوع الشمس، فإن الأرض يحكم كرويتها وشمسها حول نفسها، لا محالة تكون أجزاءها مواجهة للشمس بالتدرّج والنسبة، فتطلع على هذا الجزء من الأرض قبل ذاك الجزء فيكون الطلوع نسبياً.

وأما الشهر القمري فهو يبدأ بخروج القمر من المحاق أي من بين الشمس والأرض، وهذه الظاهرة ظاهرة كونية محدّدة تعبر عن موقع جرم القمر من جرمي الشمس والأرض وتلا تآثّر هذه الظاهرة بهذا الجزء من الأرض أو ذلك، فلا مجال لافتراض النسبية هنا، و لا معنى للقول

بأن الشهر القمري يبدأ بالنسبة إلى هذا الجزء من الأرض في ليلة الخميس- مثلاً- وبالنسبة إلى ذلك الجزء في ليلة الجمعة، فالنتيجة أنه لا يمكن أن يكون حلول الشهر القمري أمراً نسبياً يختلف فيه أفق عن أفق ليكون كطلوع الشمس بل هو ظاهرة كونية محدّدة، فإن المحاق عبارة عن انطباق القمر بين جرمي الشمس والأرض المحقّق لغيوبته عن كل أهل الأرض،

ولكن لا يخفى أن إثبات هذه النظرية بالطريقة المذكورة من أبداع السيد الأستاذ قدّس سرّه وأماصل النظرية فلا، فإن جماعة من الفقهاء قد سبقوه في هذه النظرية، غاية الأمر أن التزام بعضهم بها مبني على الروايات وبعضهم الآخر مبني على كون الأرض مسطحة لا كروية.

المصدر: موقع نصوص معاصرة، وكتاب: المختصر في الحياة العلمية لزعيم الطائفة السيد الخوئي المؤلّف: الشيخ محمد إسحاق الفياض الجزء: ١